الصباح الاقتصادية
12
العدد 3240 - السنة الحادية عشرة
الثلاثاء 4 ربيع الآخر 1440 - الموافق 11 ديسمبر 2018
Tuesday 11 December 2018 - No.3240 - 11 th Year

منذ تأسيسه عام 2013 وحتى نهاية أكتوبر الماضي

المنيفي: 167 مليون دينار... حجم اعتمادات «الصندوق الوطني» التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

قال الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكويتي إن حجم اعتمادات الصندوق التمويلية المخصصة للمشاريع التي تم الموافقة عليها بمختلف القطاعات بلغ 167 مليون دينار كويتي (نحو 551 مليون دولار امريكي) منذ تاسيسه عام 2013 وحتى نهاية أكتوبر الماضي.

ودعا مدير عام الصندوق بالتكليف مناف المنيفي المبادرين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتسجيل مشاريعهم بالسجل الوطني للمشاريع للاستفادة من برامج الصندوق المختلفة.

وأضاف المنيفي أن الصندوق بدأ منذ الأسبوع الأول من ديسمبر بتلقي طلبات تسجيل المشاريع بعد الإعلان رسميا عن إطلاق السجل الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وصدور اللائحة التنفيذية للصندوق المتضمنة التعريف الموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وذكر أن السجل الوطني سيكون القاعدة الرئيسية لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لجميع الخدمات والبرامج التي يقدمها الصندوق موضحا أن التعريف الموحد الذي وضعه الصندوق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة راعى المكونات الثلاثة لأي مشروع وهي الايرادات والاصول وعدد العمالة.

وبين أنه تم استخدام هذه المعايير لوضع تعريف موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ اظهرت التجارب أن اعتماد معيار واحد فقط من هذه المعايير لوضع تعريف للمشروع الصغير والمتوسط غير كاف مؤكدا أن مطابقة المؤسسات للتعريف الجديد يعد أساسا لاستخراج شهادة لهذه المؤسسات كي يتم تسجيلها في السجل الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من مميزاته.

وأوضح المنيفي أن التعريفات الجديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المعتمدة عرفت المشاريع الصغيرة بتلك التي لا يزيد عدد موظفيها عن 50 عاملا ولا تتجاوز أصولها 250 الف دينار (نحو 825 الف دولار) ولا تتجاوز إيراداتها 750 الف دينار (نحو 2ر4 مليون دولار).

وعن التعاريف الجديدة افاد بان تعريف المشاريع المتوسطة هي التي لا يقل عدد العاملين بها عن 51 عاملا ولا يزيد عن 150 عاملا ولا تتجاوز أصولها 500 الف دينار (نحو 1ر6 مليون دولار) ولا تتجاوز إيراداتها 1ر5 مليون دينار (نحو 4ر8 مليون دولار) على أن يكون المشروع مستقلا وغير تابع لكيان قانوني اخر وإذا ارتبط بكيان قانوني آخر يعتمد إجمالي أصول تلك الكيانات بالتعريف.

وقال إن السجل الوطني هو نافذة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للتسجيل واستخراج شهادة بتعريفهم كمشروع صغير او متوسط لتقديمها للجهات الحكومية كوثيقة بان المشروع مطابق لمعايير الصندوق الوطني.

واعتبر ان اهداف السجل الوطني تعريف المشروع والاستفادة من الخدمات المتعددة التي يمكن للصندوق ان يقدمها كالاستفادة من برامج الصندوق والتدريب وحاضنات الأعمال وتوفير الاراضي والمساحات والتفرغ التجاري والبرامج التمويلية وغيرها من الخدمات التي تعزز من القدرات التنافسية للمشروعات المسجلة.

مناف المنيفي

وبين المنيفي ان السجل الوطني من شانه ان يسهم في ايجاد قاعدة بيانات إحصائية لدى الصندوق تشمل عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنتجاتها وفي أي القطاعات الاقتصادية والانتاجية تعمل ما يساعده في اعتماد هذه الاحصاءات عند وضع السياسات العامة واتخاذ القرار.

وقال إن التسجيل في السجل الوطني يتم عبر الموقع الإلكتروني للصندوق مشيرا الى إقبال ملحوظ من قبل المبادرين على الصندوق خصوصا في الفترة التي تلت التعديلات التشريعية على قانون إنشاء الصندوق.

وذكر انه في الفترة الممتدة من نهاية شهر مايو الماضي وحتى نهاية اكتوبر الماضي قيمت إدارة الصندوق نحو 1242 مشروعا وتمت الموافقة على نحو 338 مشروعا منها مقارنة بـ912 لكامل السنة المالية (2018/2017) التي تم الموافقة فيها على 350 مشروعا.

وأوضح المنيفي انه تم تشغيل النظام الإلكتروني لتسجيل وقبول المبادرين ليمكن المسؤولين من متابعة ملفات مشاريع المبادرين ومعرفة أي الادارات تأخرت في حال وجود تأخير.

وعزا التأخير الذي شاب تقييم بعض الملفات في مطلع شهر أغسطس الماضي إلى ايقاف حركة الصندوق بسبب التعديلات التشريعية على قانون انشائه التي تمت في شهري أبريل ومايو الماضيين.

وعن القطاع الصناعي أفاد المنيفي بأن عدد المشروعات الصناعية المدعومة من الصندوق بلغ 137 مشروعا صناعيا مؤكدا تشجيع ودعم الصندوق لهذه القطاع والقطاعات الاخرى كافة خصوصا المشاريع التي تدعم الامن الغذائي والزراعي والمشاريع في قطاع التكنولوجيا موضحا ان «الصندوق لا يعطي افضلية لقطاع على حساب قطاع اخر».

وأكد أن الصندوق يعمل على إيجاد خدمات تعود بالنفع والمردود المالي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة فمنها على سبيل المثال التعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتخصيص محلات محددة ومساحات في الجمعيات التعاونية لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يذكر ان الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكويتي أطلق رسميا يوم الاثنين الماضي السجل الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى التعريفات الجديدة لهذه المشاريع.

حصلت على شهادة القبول الأولية

«البترول الكويتية العالمية»: مصفاة فيتنام انتقلت لمرحلة التشغيل التجاري

أعلنت شركة البترول الكويتية العالمية أمس عن حصول شركة مصفاة ومجمع البتروكيماويات نغي سون (مصفاة فيتنام) على شهادة القبول الاولية وبالتالي الانتقال لمرحلة مهمة من عمر المشروع وهي التشغيل التجاري.

وقالت الشركة في بيان صحافي امس الاثنين انه تم توقيع شهادة القبول المبدئي لمجمع المصفاة والبتروكيماويات وفقا لعقد التصميم والتوريد والانشاء.

واوضح البيان ان شركة مصفاة ومجمع البتروكيماويات نغي سون (مصفاة فيتنام) مشتركة تاسست في ابريل عام 2008 مابين شركة البترول الكويتية العالمي بنسبة 1ر35 في المئة ومجموعة فيتنام للنفط والغاز بنسبة 1ر25 في المئة وشركة ايميتسو كوزان اليابانية بنسبة 1ر35 في المئة وشركة ميتسوي للكيماويات اليابانية بنسبة 7ر4 في المئة.

وذكر ان إجمالي التكلفة الرأسمالية لمشروع مصفاة ومجمع البتروكيماويات حوالي تسعة مليارات دولار امريكي لتكرير 200 الف برميل يوميا من النفط الخام الكويتي (أي ما يعادل 10 ملايين طن سنويا) ويمثل اهم المشاريع الوطنية الرئيسية في فيتنام للمنتجات البترولية والبتروكيماوية عالية الجودة ومطابقة للمواصفات العالمية.

واوضح البيان ان الاقتصادي الفيتنامي سجل احد اعلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم على مدى العقدين الماضيين وللمحافظة على هذا النمو قامت الحكومة الفيتنامية على إرساء مبدأ تامين مصادر الطاقة وجذب المشاريع الاستثمارية في إنتاج الطاقة بشكل عام وتكرير النفط بشكل خاص.

مؤشرات البورصة «تتباين»... و«العام» يتراجع 21.3 نقطة

جلسة متباينة للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملات أمس الاثنين على انخفاض المؤشر العام 3ر21 نقطة ليبلغ مستوى 5163ر4 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر41 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 102ر6 مليون سهم تمت من خلال 4724 صفقة نقدية بقيمة 17ر4 مليون دينار كويتي (نحو 57ر42 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 13ر6 نقطة ليصل إلى مستوى 4729ر4 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر29 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 72ر9 مليون سهم تمت عبر 2531 صفقة نقدية بقيمة 4ر4 مليون دينار (نحو 14ر52 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 40ر3 نقطة ليصل إلى مستوى 5401ر7 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر74 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 29ر7 مليون سهم تمت عبر 2193 صفقة بقيمة 12ر9 مليون دينار (نحو 42ر57 مليون دولار).

وكانت شركات (ياكو) و(بيت الطاقة) و(ساحل) و(العقارية) و(المساكن) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (التجارية) و(أجوان) و(التعمير) و(زين) و(بنك) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (تحصيلات) و(بوبيان د ق) و(العيد) و(وطنية د ق) و(وربة ت).

وتابع المتعاملون إفصاحا مكملا من شركة (كيبكو) بشأن نتائج الاجتماع الأول لهيئة حملة سندات الشركة بقيمة 100 مليون دينار كويتي (نحو 330 مليون دولار) والمستحقة في 8 نوفمبر 2023 علاوة على إفصاح من بنك وربة بخصوص إغلاق باب الاكتتاب في زيادة رأس المال.

وتابع هؤلاء إفصاحا من شركة (مدينة الأعمال الكويتية العقارية) بشأن دعاوى وأحكام قضائية علاوة إعلان شركة بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة حساب وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«المركزي» يدعو شركات الصرافة لتطبيق المتطلبات الرقابية المحلية والدولية

جانب من ورشة العمل

دعا بنك الكويت المركزي أمس الاثنين شركات الصرافة إلى تلافي أوجه القصور في عملها سواء لجهة تطبيق المتطلبات الرقابية المحلية والدولية أو الربط بين فروعها أو القصور في البرامج المستخدمة.

جاء ذلك في كلمة لمدير الرقابة الميدانية في بنك الكويت المركزي عبد الحميد العوض خلال ورشة عمل نظمها (المركزي) لشركات الصرافة بعنوان (متطلبات التعليمات الصادرة إلى شركات الصرافة) في مقر البنك.

وأضاف العوض أن الورشة تأتي في إطار تكريس الدور الرقابي الذي يقوم به (المركزي) وفي إطار الحرص على تنظيم ورش عمل موجهة للمسؤولين والموظفين في المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته بهدف تنمية قدرات العاملين لديها وتحقيق الإدراك الكامل للجوانب التطبيقية والمتطلبات الواردة في تعليمات البنك التنظيمية والرقابية.وأكد ان(كونا) على هامش الورشة حرص (المركزي) على تقديم هذا النوع من ورش العمل المتخصصة بصفة دورية كل عام لاطلاع كافة المعنيين بتطبيق القوانين والتعليمات الصادرة منه وعلى التطورات المرتبطة بهذا الإطار وذلك من خلال ما تعرضه هذه الورش من شرح واف للمتطلبات الرقابية.

وذكر أن ورش العمل السابقة حققت نتائج مثمرة انعكست إيجابا على الالتزام بمقتضيات ما تفرضه تلك المعايير والضوابط مؤكدا حرص (المركزي) على مواصلة تنظيم مثل هذه الورش في إطار جهوده الرامية لتعزيز الأساليب الرقابية التي تتسق مع المعايير الدولية وصولا لمنظومة رقابية أكثر تكاملا وشمولا.

وقال العوض إنه تم اختيار عدة محاور رئيسية لهذه الورشة منها تعليمات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الصادرة بالتنسيق مع وزارة الخارجية الكويتية والمتعلقة بالعمل الخيري والتي تتم بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي.

وأوضح أن أبرز تعليمات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والخاصة بالتحويلات الخاصة بالجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام هو أن يتم التحويل المالي لأي مشروع خيري في الخارج عبر المصارف الكويتية وأن تم التحويلات على أساس مراحل تنفيذ المشروع المختلفة وليس على أساس المشروع كاملا كما كان معمول به سابقا.

وأشار إلى أن محاور ورشة العمل تضمنت التعديلات الخاصة بتعليمات الاحتيال والاختلاس فضلا عن التقييم الوطني للمخاطر وغيرها من التعليمات التي من شأنها أن تسهم في زيادة تأهيل العاملين في هذا القطاع.

أقفل في 9 ديسمبر وخدمة الأونلاين شهدت إقبالاً كثيفاً

الغانم: اكتتاب بنك وربة في حق الأولوية بزيادة رأس المال فاق التوقعات

شاهين الغانم

أعلن بنك وربة أنه قد تم بتاريخ 9 ديسمبر 2018، إغلاق باب الاكتتاب في زيادة رأس المال وذلك لاكتمال الاكتتاب بإجمالي عدد أسهم الطرح خلال الفترة المخصصة لحق الأولوية، وبالتالي لن يتم فتح باب الاكتتاب العام لغير المساهمين. على أن يتم التخصيص خلال خمسة أيام عمل وارجاع المبالغ خلال خمسة أيام عمل أيضا. ونوه البنك بالإقبال الكثيف على الاكتتاب اونلاين والدفع عبر خدمة الدفع الالكتروني K-net.عبر موقع https://www.ipo.com.kw وهي الخدمة التي طرحها بنك وربة حصريا وللمرة الأولى للمساهمين الراغبين بالاكتتاب لعدد 16.500 سهم سواء أكثر أو أقل. وتجدر الإشارة الى أن اجمالي قيمة الطرح بلغت 90 مليون دينار (50 مليون قيمة اسمية + 40 مليون علاوة إصدار) وبلغ سعر طرح السهم 180 فلس منها 100 فلس قيمة اسمية و80 فلس علاوة إصدار.

وقال الرئيس التنفيذي في بنك وربة، شاهين حمد الغانم: «بحمد الله وتوفيقه، شهد اكتتاب رأس مال البنك لفترة حق الأولوية اقبالا كثيفا كما توقعنا، ولقيت خاصية الاكتتاب عبر الموقع الالكتروني اقبالا كبيرا وسط المساهمين موفرة عليهم الوقت والجهد. اننا اذ نشكر المساهمين على ثقتهم في أداء ومكانة بنك وربة، فاننا نثمن جيدا التقدير الذي يحظى به البنك في أوساط العملاء والمستثمرين على حد سواء والناجم عن النمو المستدام الذي تشهده كافة عمليات البنك لاسيما محفظته التمويلية والاستثمارية».

وأكد الغانم، أن بنك وربة حريص على تعزيز ثقة العملاء وتوسيع عملياته مشيرا الى أن زيادة رأس المال سوف توظف في استثمارات استراتيجية طويلة الأجل وتعزيز الحد الأقصى لمقدار التزام العميل الواحد، والذي سيوفر المزيد من الفرص لزيادة حجم المحفظة التمويلية الحالية للبنك والحصول على فئات جديدة من العملاء مما يزيد من حجم الأعمال وفرص البيع المتبادل، هذا بالإضافة الى زيادة قيمة حد الاستثمار المسموح به مما سينعكس على تعزيز حجم محفظة الاستثمار، هذا بالإضافة إلى الاستثمار في النفقات الرأسمالية طويلة الأجل لدعم وتعزيز نمو البنك. يضاف الى ذلك، عزم البنك على المساهمة في برامج تمويلية لمشاريع تنموية كبرى في الدولة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني ونموه.

تجدر الإشارة الى الجهود التي بذلها فريق عمل بنك وربة خلال عملية الاكتتاب، حيث حرص على متابعة شؤون المكتتبين والرد على استفساراتهم على مدار الساعة عبر منصات البنك على وسائل التواصل الاجتماعي كما كان متواجد أيضا في المقاصة صباحا من الساعة 9 إلى 1 بعد الظهر وإلى الساعة 4 الى 7 عصرا طيلة فترة الاكتتاب.